على الغلاف

حتى ساعة متأخرة من فتح صناديق الاقتراع في الانتخابات الإسرائيلية، ظهر أن نسبة التصويت أقل من الانتخابات الماضية، ما دفع كل طرف إلى استنفار جمهوره للتصويت، وهو ما انقذ المشهد من «انتكاسة» كادت تكون علامة فارقة في الانتخابات المبكرة أمس. ورغم أن عيّنات النتائج الاولية، التي اظهرت شبه تعادل بين حزبي «أزرق أبيض» و«الليكود»، شدّ عنها استطلاع «القناة الـ12» الذي اظهر فارقاً باربعة مقاعد لمصلحة الاول، وهو ما يعني في حال تأكيده في النتائج النهائية «نصراً» لتجمّع رؤساء الاركان السابقين، فإنه نصر ناقص بانتظار عاملين. العامل الاول حسم مقاعد اليمين وما ستوول إليه اتصالات كل من بنيامين نتنياهو وبيني غانتس مع الاحزاب الصغيرة والدينية التي ستكبر متطلباتها وشروطها. والثاني قرار الرئيس الإسرائيلي بشأن الشخصية التي سيكلفها تشكيل الحكومة بناءً على الاستشارات مع الأحزاب وتسمياتها لشخص الرئيس المكلف، التي الزم نفسه بها وفق تأكيدات صدرت عنه أخيراً. وهذا كله (المسار والنتائج الأولية والخلاصات) كان متوقعاً في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات، إذ لا مفاجآت ما دامت برامج اليمين وأقصى اليمين وما يسمى الوسط واحدة!

الانتخابات الإسرائيلية: اليمين يفوز على اليمين!

يستوعب التوصيف اليميني تقريباً كل الاحزاب التي خاضت هذه الانتخابات مع استثناءات محدودة (أ ف ب)

يحيى دبوق

لا تتحدد دلالات نتائج الانتخابات الإسرائيلية، التي جرت أمس، بناءً على هوية الفائز فيها، بل على نتيجة الحزب اليساري الصغير، «ميرتس»، الذي غرد تقريباً وحيداً في حلبة اليسار: 5 مقاعد في الكنيست (وفق النتائج الأولية). أما الباقي، فكلها أحزاب يمينية مع اختلاف الدرجات، حتى إن كانت تدرج في معسكرات الوسط. ورغم التوصيفات التي أطلقت على الأحزاب الإسرائيلية وتكتلاتها، فإنها بمعظمها يمينية، وقد ينزاح بعضها إلى الوسط، إضافة إلى شخصيات متفرقة داخل لوائحها توصف باليسارية، رغم أن اللائحة يمينية، وهي مفارقة تستأهل الدراسة!

اليسار، وفق التقسيم التقليدي للأحزاب والكتل في إسرائيل، هو «ميرتس»، ممثل اليسار بامتياز بعد انزياح «العمل» إلى الوسط منذ سنوات، يضاف إليه تسامحاً كتلة فلسطيني 1948 التي لا تجد مكاناً في التصنيفات الإسرائيلية سوى أنها خارج الحلبة السياسية عملياً. والمشهد العام لهذه الانتخابات، في حملاتها الانتخابية ثم نتائجها، يشير إلى الآتي: مع مستوى من التسامح، يمكن القول إن الانتخابات خيضت عملياً بين اليمين واليمين المتطرف واليمين الأكثر تطرفاً. هذا التوصيف يشمل أيضاً أحزاب الوسط، وفي مقدمتها «أزرق أبيض» بمكوناته اليمينية التي تفوق فعلياً الوسطية، وإن جرى التسليم على اعتباره وسطياً.

التوصيف اليميني مع مراعاة درجاته يستوعب تقريباً كل الأحزاب التي خاضت هذه الانتخابات مع استثناءات محدودة، والمقصود باليمينية والتمايز عن اليسار هو الموقف من الأراضي المحتلة وحدود التنازل عن بعضها للفلسطينيين، في عملية سياسية هي في حد أدنى ذلك، تتقارب الأحزاب الإسرائيلية في الجوهر مع تباينات شكلية. وبدلالة تأكيدية، تراجعت أهمية

> **على خلفية التقسيم التقليدي بين اليمين واليسار، انتخب الناخب اليميني القوائم اليمينية**

الموقف من القضية الفلسطينية إلى مكانة متأخرة في سلم اهتمام الأحزاب والجمهور الإسرائيلي على السواء، وتراجع وفقاً لها التفريق بين اليمين واليسار على خلفيتها، بل تحولت إلى بند على الهامش مهمته الأولى تظهير موقف متشدد من الفلسطينيين لتأكيد اليمينية، أو كونه فرصة لتأكيد أن التنازل على خلفية التفاوض أو الانفصال الأحادي الجانب خارج حسابات الأحزاب التي توصف بالوسطية. والمعنى: لا تجاذب حول العملية السياسية مع الفلسطينيين بوصفها برنامج عمل مع رغبة في تنفيذه في حال الوصول إلى السلطة، كما كان يحدث في الحملات الانتخابية الماضية.

وإذا كان حزب «الليكود» في الماضي مضطراً خلال الانتخابات إلى أن يعرض جدول أعماله وخططه تجاه الفلسطينيين والمفاوضات، مع أو دون رغبة في تنفيذها لاحقاً، فإن هذه الانتخابات شهدت انقلاباً في التموضعات. فالأحزاب التي تنهم باليسارية أو الوسطية، وهي منها براء، مضطرة إلى أن تتحدث عن القضية الفلسطينية والعملية السياسية لتؤكد أنها لن تتنازل للفلسطينيين إذا جاؤوا صاغرين إلى طاولة المفاوضات، وهذا ما يفسر بنود برنامج «أزرق أبيض» في أن القدس «عاصمة إسرائيل الأبدية غير القابلة للتقسيم»، وإعادة تأكيده رفض العودة إلى حدود 67، والتشديد على بقاء غور الأردن تحت السيادة الإسرائيلية... وغيرها. هذه البنود هي بنود «الليكود» نفسها ما قبل الحملة الانتخابية، إذ لم يعد التفريق وارداً بينهما بعد أن كاد الموقف من العملية السياسية يتطابق، ما يعني عملياً أن «أزرق أبيض» زاحم «الليكود» على يمينيته، ما اضطر الأخير خلال الحملة، وعلى لسان بنيامين نتنياهو نفسه، إلى أن يزاحم اليمين الأكثر تطرفاً منه، ويؤكد الرغبة في بسط السيادة الإسرائيلية على الضفة المحتلة، وإن تدرجاً.

على خلفية هذه المحددات، تغيب التوصيفات المعتادة بين اليمين واليسار، وإن كانت مستمرة لتسهيل المواكبة الإعلامية والتفريق بين الأقطاب المتنافسة، على عادة جرى اتباعها طويلاً. لكن في جوهر التفريق، كما كان في الماضي، فإن اليسار الإسرائيلي انتهى مع انتهاء الاهتمام بالقضية الفلسطينية، ليستقر تقريباً على «ميرتس» بمقاعده الخمسة، وهو عدد يشير إلى أي حدّ بات فيه اليسار بمفهومه التقليدي متقلصاً. هذا الواقع يفسر أيضاً مفارقات في هذه الانتخابات، وفي المقدمة وجود شخصيات يسارية وفق التوصيفات القديمة في قوائم يمينية متطرفة جداً من العملية السياسية مع الفلسطينيين، كما حال حزب «موشيه فيغلين» و«زهوت» وغيرهما.

على ذلك، بات بالإمكان القول إن البحث في يمينية الأحزاب الإسرائيلية، مع استثناء، ودائماً في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، لم يعد مطلوباً إلا في مسعى لتحديد مدى هذه اليمينية ومستواها، إذ غابت فلسطين فعلياً عن التجاذب والمنافسة ليحل مكانها، أو في حد أدنى في موازاتها، بل يتقدم عليها في الأهمية، مواضيع وملفات أخرى مبنية على المصالح الشخصية للأفراد والجماعات الحزبية. على هذه الخلفية، يمكن تقسيم الأحزاب الإسرائيلية بين مؤيد لنتنياهو ومعارض له، وهو تقسيم أسلم وأكثر صوابية من التقسيم التقليدي على خلفية الموقف من الفلسطينيين. ومصداق هذا التقسيم أيضاً، حزب وزير الأمن السابق موشيه يعلون اليميني ماتياز، وائتلافه في «أزرق أبيض»، مع تأكيد أن هدفه إسقاط نتنياهو بالدرجة الأولى والأخيرة.

لكن ما الذي دفع القوس السياسية الإسرائيلية إلى هذه التموضعات؟ في الدرجة الأولى، تراجع المقاومة الفلسطينية المسلحة بوصفها خيار التحرير لدى الفلسطينيين، والعمل على محاربتها فلسطينياً وعربياً جنباً إلى جنب مع إسرائيل، في تكافل وتضامن مخزيين. فباتت المقاومة عملياً محصورة في بقعة جغرافية محدودة ومحاصرة، وجل اهتمامها نتيجة ظرفها الصعب أن تستعرض قدراتها في محاولة منها لفك الحصار عنها وعن شعبها ما أمكن، مقابل بقعة فلسطينية أكبر تتحرك فيها السلطة التي تصارع نفسها على سراب حكم ودولة، يؤكدون لها ليل نهار أنها لن تكون.

ما يؤذي الاحتلال فعلياً، وما يدفعه إلى «التنازل»، هو المقاومة المسلحة، وإن في ما يتعلق بالقدر اليسير من الحقوق الفلسطينية الذي تطالب به هذه السلطة عبر التوسل السياسي، لكن الأخيرة تعمل ضدها (المقاومة) وبامتياز، كي تُرفع لها القبعة الصهيونية، وذلك عبر «التنسيق الأمني» مع العدو، وهو الاسم المستتر للقمع والأسر والقتل وللاستخبارات المأجورة ضد المقاومين بأيدٍ فلسطينية لمصلحة الاحتلال.

في وضع فلسطيني مزرٍ كهذا، يضاف إليه وضع عربي يتراكض نحو إسرائيل طالباً ودّها، ويهمل بل يعادي القضية الفلسطينية لإرضائها، مصحوباً بإدارة أميركية منحازة إلى الحد الذي تزاحم فيه مواقف اليمين الإسرائيلي نفسه، لا مفاجأة في أن تتحول قضية فلسطين إلى الهامش في الانتخابات لأنها من ناحية عملية باتت للإسرائيليين غير موجودة.

وعلى خلفية التقسيم التقليدي بين اليمين واليسار في إسرائيل، يمكن القول إن الناخب اليميني انتخب القوائم اليمينية في هذه الانتخابات على خلفية برامجها اليمينية، ووفقاً للتقسيم الأسلم، اختار الناخب الإسرائيلي نتنياهو مقابل خصومه السياسيين، أو غانتس مقابل خصومه السياسيين. هذه النتيجة لا تتغير مع هوية من سيكلف تشكيل الحكومة وفقاً للاستشارات لاحقاً. وهذه هي أهم دلالات نتائج الانتخابات: هامشية القضية الفلسطينية ويمينية إسرائيل، مع ثبات معادلات القوة وقواعد الاشتباك التي يتعذر تغييرها مع تغيير الحكام في تل أبيب، لأنها مبنية على القوة والتعاظم العسكري، لا التوسل السياسي.

خيبة لنتنياهو... وفرحة غانتس ناقصة

لم تُحسم النتائج الأولية الصادرة في تل أبيب أمس نتيجة الانتخابات الإسرائيلية وهوية الفائزين فيها، وإن سارع كل من بنيامين نتنياهو وبيني غانتس إلى تنصيب نفسه رئيساً للحكومة، رغم شبه التعادل بينهما، في مسعى للتأثير في الأحزاب والكتل لتسميتهما أمام الرئيس الإسرائيلي في الاستشارات غير الملزمة. ففي لغة الأرقام، كما وردت في النتائج الأولية التي بثت على شاشات الأقنية العبرية الثلاث، يوجد تباين وإن لم يصل إلى حد التباعد. فقد جاءت النتائج ما بين التعادل وشبه التعادل، مع غلبة نسبية لحزب «أزرق أبيض» مقابل تفوق نسبي ومحدود لمعسكر اليمين على الوسط واليسار.

غانتس (أزرق أبيض) تقدم بـ37 مقعداً، مقابل 36 لنتنياهو في إحدى العيّنات، وذلك مقابل تعادلهما في عيّنة ثانية بـ36 مقعداً لكل منهما. أما «القناة 12»، فظهّرت فارقاً معتداً به بـ36 مقعداً لغانتس مقابل 33 لنتنياهو. ولجهة المعسكرين، كانت الغلبة النسبية واضحة للميمين والأحزاب الدينية مقابل تخلف مقاعد الوسط واليسار والأحزاب العربية، باستثناء عيّنة «القناة 12» التي عادلت بين المعسكرين بـ60 مقعداً لكل منهما.

اللافت في العينات كثرةُ الأحزاب الصغيرة، وتلك التي تقلصت في هذه الانتخابات، وكذلك ما أظهرته النتائج الأولية من سقوط أحزاب كما حال حزب «اليمين الجديد» برئاسة نفتالي بينت، وإمكانية سقوط واحدة من لائحتي فلسطيني 1948 (تحالف «التجمع» و«الموحدة»)، إضافة إلى حزب «غيشر» (المتذبذب بين المعسكرين)، و«زيهوت» للمتطرف موشيه فيغلين. وبناءً على هذه الأرقام التي قد تتغير لاحقاً، يتعذر تحديد الفائز بمعنى الحزب أو رئيس الحزب الذي سيكلف لاحقاً تشكيل الحكومة، وعلى فرض تكليفه إمكان أن ينجح في التشكيل فعلاً عبر الائتلاف مع 61 عضو كنيست وما فوق.

على هذه الخلفية، بدا نتنياهو وغانتس معركتهما الثانية بعد الانتخابات عبر إعلان فوزهما وتأكيد قدرتهما على تشكيل الحكومة إضافة إلى ترقب تكليفهما من الرئيس رؤوفين ريفلين، بل ذكر نتنياهو أنه بدءاً من الآن سيعمل على تشكيل الائتلاف، لكن إعلانهما لا يعبّر في الواقع عن النتيجة، بل عن مسعى للتأثير في ما يتبعها. ويفترض بريفلين أن يلتقي ممثلي القوائم والأحزاب التي فازت بالانتخابات بعد صدور النتائج الرسمية خلال أيام، والاستماع إلى ترشيحاتهم، وبناءً على هذه الاستشارات غير الملزمة، التي ألزم نفسه بها، قد يكلف نتنياهو أو غانتس.

على ذلك، تبدأ المعركة الجديدة بين الجانبين لاستمالة الأحزاب من المعسكرين اللذين يضمّان أحزاباً مستعدة من ناحية فعلية للذهاب يميناً أو وسطاً وفق العروض المقدمة، وهو ما يؤدي إلى خلط الأوراق وإعادة الحسابات من جديد، بلا قدرة فعلية استباقية على توقعها من الآن. والواضح أن مكانة الأحزاب الصغيرة، أو تلك التي تقلصت، أكبر بكثير من مقاعدها في الكنيست، سواء استقرت الأمور على غانتس رئيساً للحكومة أو نتنياهو، مع قدرة فعلية بمستوى أعلى من الماضي على التأثير والابتزاز، الأمر الذي يفسر مسارعة نتنياهو إلى الاتصال بالأحزاب الدينية لتأكيد الوقوف معاً في معركة التكليف، فيما أعلن غانتس أنه سيعطي الأحزاب الدينية شيكاً مفتوحاً إن وقّفت إلى جانبه.

ي. د

تأكيد نتنياهو عمله من الآن على الائتلاف يأتي للتأثير في مسار الاتحادات (أ ف ب)

	كان	القناة 12	القناة 13
ازرق ابيض	37	37	36
الليكود	36	33	36
العمل	8	6	7
الجبهة والعربية للتغيير	6	6	7
يهدوت هتوراه	7	7	7
تحالف احزاب اليمين	5	5	4
زيهوت	0	0	0
اليمين الجديد	0	0	4
ميرتس	5	5	4
إسرائيل بيتنا	4	5	4
كولانو	5	4	4
غيشر	0	0	0
تحالف التجمع والموحدة	0	6	0
شاس	7	6	7

حالة الحرب والسلم... وما بينهما

تصل تداعيات الانتخابات الإسرائيلية على الإقليم وقضاياه والمواجهة بين المحاور إلى صفر نتائج، إذ ستواصل إسرائيل التسويف وإنهاء القضية الفلسطينية وخنق حقوق الفلسطينيين، كما هي الاستراتيجيات المتبعة حالياً، في حين أن المواجهة المحكومة بقواعد اشتباك صلبة في معظم الجبهات غير مقبلة، كما يبدو، على تغييرات جوهرية.

في ما يتعلق بفلسطين، سواء أكان رئيس الحكومة المقبل بنيامين نتنياهو أو بيني غانتس، فالأمر سيان. نعم، يوجد تباين في الشكل نتيجة الموقف والاختلاف على وظيفة المفاوضات والمسيرة السياسية التي هي مطلوبة لذاتها كما يتبين من برنامج غانتس دون الاهتمام بنتائجها، بينما تجاوز نتنياهو التفاوض استناداً إلى رؤية مبنية على «موت سريري» للقضية الفلسطينية، بمعنى ضرورة التأسيس على ما يليها لإنهاء القضية.

في الترجيحات، يبقى الوضع في قطاع غزة على حاله من تجاذب بين حين وآخر، أي بين اتفاق التهدئة والتصعيد والمسير على خط دقيق إلى جانب المواجهة الشاملة، وإن باتت الظروف مهيأة في مرحلة ما بعد الانتخابات للتدحرج نحو مواجهة وأيام قتالية للزوم استرداد الردع الإسرائيلي الذي تشوه خلال الأشهر الماضية في مواجهة الفصائل الفلسطينية التي لن ترضى بدورها باحتواء العدائية الإسرائيلية تجاهها.

غزة، التي تعد في أسفل سلم التهديدات التي تشخصها إسرائيل، لن تغادر موقعها للمفارقة في أنها الجبهة الأكثر استعداداً للانفجار قياساً بجبهات أخرى شمالاً حيث التهديد أكبر وإمكانات المواجهة محدودة. وبالعموم، قرار الحرب أو في مستوى أدنى الأيام القتالية، لا علاقة له بالانتخابات ولا بنتائجها ولا بضرورات وفذلكات تشكيلها، وهي باتت خارج دائرة القدرة الشخصية لرئيس الوزراء الإسرائيلي مهما كانت هويته. هذا التحديد يبدو صارماً جداً ويجد صدقيته إزاء الساحة اللبنانية بلا كثير جدال، إذ يتعذر على شخص رئيس الحكومة فرض جدول أعمال متطرف ومتوثب لشنّ الحروب، فالمقاربة الإسرائيلية للساحة اللبنانية محكومة بمعادلات يصعب تجاوزها لأسباب شخصية، وهي ممسوكة جيداً من المؤسسة الأمنية، مع الإدراك الجامع في تل أبيب لأثمان المواجهة فيها، ما يعني أن الانتخابات ونتيجتها لا تغير هذه المعادلات.

في المحصلة، يجب التشديد على أن تعاظم أثمان المواجهة، تبعاً لتعاظم القدرة العسكرية في لبنان، يفرض التأني في تقدير الحرب الإسرائيلية ومجمل التوقعات إزاءها، إلا في حالة حرب الاخيار، التي بدورها قد تكون محكومة بالقاعدة نفسها. ولشدة تعاظم الأثمان بات لحرب الاخيار أيضاً بدائل غير عسكرية، حتى إن كانت هذه البدائل تتمثل في انكفاء إسرائيل أمام التهديد والتراجع إزاءه.

على أساس هذه المحددات، لا تغير في المقاربة الإسرائيلية إلا في ما يتعلق بالشكل. وستبقى العملية السياسية مع الفلسطينيين متعثرة مع استمرار مساعي إنهائها، بانتظار «صفقة القرن» وما سيليها. وفي الأثناء، تواصل إسرائيل، مع نتنياهو أو غانتس، خنق غزة لإشغالها بالشأن المعيشي بدلاً من القضية المحورية، رغم احتمالية حدوث تسهيلات اقتصادية قد تقدم عليها تل أبيب منعاً لانفجار القطاع في وجهها. أما الضفة المحتلة، فمقبلة على محاولات جدية للقضم التدريجي، مقابل ثبات السلطة في مكانها على التوسل السياسي، دون أن تغادر دور الوكيل الفلسطيني عن الاحتلال لقمع تطلعات شعبها!

ي. د